MC-SFCB

مَرْكَزُ مَانْدِيلا لِلدِّرَاسَاتِ الاسْتِشْرَافِيَّةِ وَبِنَاءِ القُدُرَاتِ فِي شَرْقِ أَفْرِيقِيَا

Mandela Center for Futures Studies and Capacity Building

EAST AFRICA

التقديرات الاستراتيجية الأسبوعية

سلسلة تحليلية أسبوعية تصدر كل يوم ثلاثاء

القيادة السياسية في شرق أفريقيا: لماذا تنجح بعض الدول أكثر من غيرها؟

10/ 6/ 2026

تُعد رواندا وإثيوبيا من أبرز النماذج الأفريقية التي نجحت خلال السنوات الأخيرة في توظيف الاستقرار السياسي والإدارة الحكومية الفعالة لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية. ففي رواندا، أكد الرئيس بول كاغامي خلال مراجعات التنمية الوطنية لعام 2026 أن مستقبل أفريقيا يعتمد على الإنتاجية والابتكار والربط الإقليمي أكثر من اعتماده على المساعدات الخارجية. وتعكس المؤشرات الاقتصادية هذا التوجه، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد الرواندي نمواً يبلغ نحو 7.2% خلال عام 2026، فيما تشير تقديرات بنك التنمية الأفريقي إلى معدل نمو يقارب 7.5% خلال العام نفسه، وهو ما يضع رواندا ضمن أسرع الاقتصادات نمواً في القارة. كما تجاوزت نسبة الخدمات الحكومية المقدمة رقمياً 90% من إجمالي الخدمات العامة، الأمر الذي جعل البلاد من بين أكثر الدول الأفريقية تقدماً في مجال الحكومة الإلكترونية. ويعزز هذا المسار حصول رواندا خلال عام 2026 على دعم مالي جديد من صندوق النقد الدولي بقيمة 250 مليون دولار مخصص لدعم الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز الاستثمارات الاجتماعية والتنموية، وهو ما يعكس مستوى الثقة الدولية في أداء مؤسسات الدولة وقدرتها على إدارة عملية التنمية.

أما في إثيوبيا، فقد أعلن رئيس الوزراء آبي أحمد في فبراير 2026 أن الاقتصاد الإثيوبي يتجه لتحقيق نمو يبلغ نحو 10.2% خلال السنة المالية الحالية، وهو من أعلى معدلات النمو المتوقعة عالمياً. ويأتي ذلك في ظل استمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وبرامج تحرير الأسواق وتطوير البنية التحتية بدعم من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحظى بمساندة صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية. كما يتزامن هذا الأداء مع توقعات واسعة بتعزيز موقع آبي أحمد السياسي خلال المرحلة المقبلة، خاصة إذا نجحت الجهود الجارية في تثبيت تسوية مستدامة مع إقليم تيغراي، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الداخلي وتركيز الموارد على أولويات التنمية الاقتصادية. وتستند هذه التوقعات إلى قاعدة ديموغرافية واقتصادية كبيرة، إذ يضم البلد نحو 136 مليون نسمة، ما يجعله ثاني أكبر دولة أفريقية من حيث عدد السكان، إلى جانب استمرار تنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى، من أبرزها مشروع مطار بيشوفتو الدولي الجديد (Bishoftu International Airport) الذي تقدر تكلفته بنحو 12.5 مليار دولار، فضلاً عن التوسع

المتواصل في قطاعات الصناعة والطاقة والخدمات اللوجستية. وتزداد أهمية هذه المؤشرات عند الأخذ في الاعتبار أن معدل النمو المتوقع لإثيوبيا يتجاوز بأكثر من أربعة أضعاف معدل النمو العالمي المتوقع لعام 2026 والبالغ نحو 2.6%، وفق تقديرات المؤسسات الاقتصادية الدولية.

ولا تكمن أهمية التجربتين في طبيعة النظام السياسي أو الشكل المؤسسي للحكم بقدر ما تكمن في قدرة القيادة على المحافظة على اتجاه استراتيجي واضح للتنمية على مدى سنوات طويلة. فقد نجحت الحكومتان في إرسال رسائل مستقرة للمستثمرين والأسواق والمؤسسات المالية الدولية مفادها أن التنمية الاقتصادية تمثل أولوية وطنية تتجاوز الاعتبارات السياسية اليومية. ويبدو أن هذا العامل كان أكثر تأثيراً في جذب الاستثمار وتحسين الأداء الاقتصادي من كثير من النقاشات النظرية المرتبطة بأشكال النظم السياسية.

الدولة التنموية أم الديمقراطية التنافسية؟

تثير تجربة شرق أفريقيا سؤالاً ظل حاضراً في الأدبيات السياسية والتنموية لعقود طويلة: ما الذي يصنع نجاح الدول؟ هل هو مستوى التنافس السياسي، أم قدرة الدولة على التخطيط والتنفيذ وتحقيق النتائج؟ لا تقدم رواندا وإثيوبيا إجابة نظرية على هذا السؤال، بل تقدمان إجابة عملية قائمة على المؤشرات والنتائج. فخلال السنوات الأخيرة نجحت الدولتان في تسجيل معدلات نمو جعلتهما ضمن أسرع الاقتصادات نمواً في أفريقيا والعالم، كما تمكنتا من تطوير شبكات الطرق والطاقة والاتصالات والخدمات الحكومية الرقمية بوتيرة تفوق العديد من الدول ذات الأنظمة السياسية الأكثر انفتاحاً. في المقابل، تمثل كينيا حالة مختلفة وأكثر تعقيداً. فمن الناحية الاقتصادية تعد أكبر اقتصاد في شرق أفريقيا من حيث التنوع الإنتاجي، كما تستضيف نيروبي المقرات الإقليمية لعشرات المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وتعد مركزاً رئيسياً للتكنولوجيا والخدمات المالية والابتكار، كما تستفيد من سوق إقليمية يتجاوز حجمها 300 مليون نسمة تمتد عبر شرق ووسط أفريقيا، الأمر الذي عزز من مكانتها كمركز اقتصادي ولوجستي رئيسي على مستوى القارة.

إلا أن التجربة الكينية تكشف في الوقت ذاته أن الحيوية الاقتصادية وحدها لا تكفي لضمان الاستقرار التنموي طويل المدى. فالاستقطاب السياسي المتكرر، والاحتجاجات المرتبطة بالقضايا الاقتصادية، والخلافات التي ترافق بعض الاستحقاقات الانتخابية، ما تزال تحد من قدرة الدولة على استثمار كامل إمكاناتها الاقتصادية. ولذلك يمكن النظر إلى كينيا باعتبارها نموذجاً واعداً لم يكتمل بعد، يمتلك من المقومات الاقتصادية ما يؤهله للانتقال إلى مستوى أعلى من النمو، لكنه ما يزال يبحث عن الصيغة المثلى لتحقيق التوازن بين التنافس السياسي والاستقرار التنموي.

هذه المقارنات، تشير إلى أن النجاح الاقتصادي في شرق أفريقيا لم يكن مرتبطاً بدرجة الانفتاح السياسي وحدها، بل بقدرة الدولة على الحفاظ على رؤية تنموية مستقرة واستمرارية السياسات العامة وتوجيه الموارد نحو أولويات واضحة. ولذلك تبدو الدولة التنموية، أكثر من أي وقت مضى، أحد المفاتيح الأساسية لفهم التحولات التي تشهدها المنطقة.

عندما تصبح القيادة عاملاً مقيداً للتنمية

إذا كانت رواندا وإثيوبيا تقدمان نموذجين لقيادة استطاعت تحويل الاستقرار إلى نمو، فإن تجارب أخرى داخل المنطقة تكشف الوجه المقابل للعلاقة بين القيادة والتنمية.

ففي أوغندا، ورغم التوقعات بتحقيق نمو اقتصادي يقارب 6.8% خلال عام 2026 مدعوماً بالاستثمارات المرتبطة بقطاع النفط والبنية التحتية، فإن التحدي الرئيسي لا يتعلق بمعدلات النمو وحدها، بل بقدرة النظام السياسي على تجديد نفسه وإنتاج دورة جديدة من الإصلاحات والمؤسسات القادرة على مواكبة التحولات الديموغرافية والاجتماعية المتسارعة. وتزداد أهمية هذه المسألة في دولة يشكل الشباب فيها غالبية السكان، ويتطلعون إلى فرص اقتصادية وسياسية تتناسب مع التحولات التي تشهدها المنطقة.

أما جنوب السودان فيقدم مثالاً أكثر وضوحاً على حدود تأثير الموارد الطبيعية في غياب المؤسسات الفاعلة. فعلى الرغم من امتلاكه احتياطيات نفطية كبيرة وحصوله منذ الاستقلال على دعم دولي واسع، فإن الاقتصاد ما يزال من أكثر اقتصادات المنطقة هشاشة، كما تستمر التحديات المرتبطة ببناء المؤسسات وتحقيق الاستقرار السياسي. وتكشف التجربة أن الثروة الطبيعية لا تتحول تلقائياً إلى تنمية، وأن غياب التوافقات السياسية المستقرة والمؤسسات القادرة على إدارة التنوع الاجتماعي قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمات بدلاً من تجاوزها.

السنوات الخمس المقبلة

تشير الاتجاهات الحالية إلى أن شرق أفريقيا ستظل خلال السنوات الخمس المقبلة واحدة من أكثر مناطق القارة ديناميكية من حيث النمو والاستثمار والتحول الاقتصادي. فمن المرجح أن تستمر رواندا وإثيوبيا في ترسيخ موقعهما كنموذجين بارزين للدولة التنموية في أفريقيا، خاصة إذا تمكنت كيغالي من الحفاظ على وتيرة الابتكار والإصلاح الإداري، وتمكنت أديس أبابا من استكمال مسار الإصلاح الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الداخلي. كما قد تمتلك كينيا فرصة حقيقية للانضمام إلى هذا المسار إذا نجحت في تقليص آثار الاستقطاب السياسي وتحويل ثقلها الاقتصادي إلى نفوذ تنموي أكثر استدامة.

في المقابل، ستواجه الدول التي تعجز عن تجديد مؤسساتها أو إدارة انتقالاتها السياسية تحديات متزايدة في بيئة إقليمية تتسم بالمنافسة على الاستثمار ورؤوس الأموال والمهارات البشرية. ولذلك فإن الدرس الأبرز الذي تقدمه شرق أفريقيا اليوم لا يتعلق بشكل النظام السياسي بقدر ما يتعلق بقدرة القيادة على إنتاج نتائج ملموسة. فالمواطن العادي لا يقيس نجاح الدولة بعدد الشعارات أو النصوص الدستورية، بل بقدر ما توفره من فرص عمل وخدمات عامة واستقرار اقتصادي وآفاق أفضل للمستقبل.

من هذه الزاوية، قد يصبح السؤال الأكثر أهمية خلال العقد القادم ليس أي الدول أكثر ديمقراطية أو أكثر ثراءً بالموارد، بل أي الدول أكثر قدرة على تحويل القيادة السياسية إلى مشروع وطني للتنمية. وحتى الآن، تشير المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية إلى أن رواندا وإثيوبيا تقتربان أكثر من غيرهما في شرق أفريقيا من تقديم إجابة عملية على هذا السؤال.